

مرسوم رقم (٥٥) لسنة ٢٠١١
بالتصديق على مذكرة تفاهم للتعاون السياحي بين حكومة
دولة قطر وحكومة جمهورية اليونان

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الخامس من شهر صفر عام ١٤٣٢
هجري ، الموافق للتاسع من شهر يناير عام ٢٠١١ ميلادية ،
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على مذكرة تفاهم للتعاون السياحي بين حكومة دولة قطر وحكومة
جمهورية اليونان ، الموقعه بمدينة أثينا بتاريخ ٢٠١٠/٥/٣ ، المرفق نصها بهذا
المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٥ / ١ / ١٤٣٣ هـ
الموافق : ٣٠ / ١١ / ٢٠١١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مذكرة تلامس للتعاون السياحي

بين

حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية اليونان

مذكرة تفاهم للتعاون السياحي
بين
حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية اليونان

إن حكومة دولة قطر ،
وحكومة جمهورية اليونان ،
والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين" ،

رغبة منهما في تعزيز العلاقات وتدعيم وتطوير سبل التعاون بينهما في المجال
السياحي على أساس تبادل المنافع لتحقيق المصلحة المشتركة، وإدراكاً منهما أن
السياحة تعد دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد ووسيلة من وسائل التعزيز والتفاهم بين
الدول ،

قد اتفقتا على ما يلي :

مادة (١)
تهينة ظروف التعاون

يسمى الطرفان المتعاقدان لتهينة الظروف الملانمة لتعاون بعد المدى في
المجال السياحي للفائدة المشتركة بين البلدين وتطبيق هذه المذكرة تلتزم حكومة
جمهورية اليونان باحترام التزاماتها المترتبة على عضويتها لدى الاتحاد الأوربي.

مادة (٢)
مجالات التعاون

يتعاون الطرفان المتعاقدان في مجالات التخطيط والتطوير السياحة نطاق
القوانين والنظم والإجراءات والسياسات المطبقة في كلا البلدين في المجالات الآتية :-

١- التخطيط والتطوير:

يتعاون الطرفان المتعاقدان عن طريق تبادل الخبرات والمطبوعات والمعلومات والبيانات والإحصائيات بين البلدين.

٢- التسويق والترويج:

يتعاون الطرفان المتعاقدان في مجال التسويق والترويج السياحي عن طريق تبادل البرامج والمواد الدعائية والإعلانية الخاصة وإنتاج وتوزيع وتبادل المطبوعات والنشرات والأفلام السياحية للموارد والمنتجات السياحية في البلدين ، والتعريف بها وتسويقها عبر كافة وسائل الإعلام ودعوة المواطنين والمقيمين من البلدين بقضاء العطلات وتنظيم الرحلات والمعسكرات الشبابة السياحية لدى البلد الآخر ، وكذلك دعوة ممثلي الإعلام والسياحة والخبراء المتخصصين في مجال السياحة لتبادل الجولات السياحية بين البلدين.

٣- التعاون بين القطاعات الخاصة السياحية :

يحمل الطرفان المتعاقدان على دعم التعاون الوثيق في المجال السياحي بين القطاعات السياحية، مشغلي السياحة ووكالات السفر والسياحة وشركات ومكاتب القطاع الخاص السياحية.

٤- الاستثمارات السياحية:

يشجع الطرفان المتعاقدان القطاعين العام والخاص على الاستثمار السياحي ، وأن يولي كل منهما أهمية خاصة لتطوير وتطبيق المشاريع السياحية المفيدة للطرفين المتعاقدين في مجال استثمار السياحة في بلديهما.

٥- التعليم والتدريب:

يتم تبادل المعلومات والوثائق بين الطرفين المتعاقدين في مجال التدريب المهني للعاملين في قطاع السياحة.

مادة (٣)

اللجنة المشتركة

تشكل لجنة مشتركة من الطرفين المتعاقدين لتنفيذ وتطبيق التدابير التي تحقق الأهداف المحددة في المذكرة ، وتعد اجتماعاتها كلما اقتضت الضرورة ذلك ويتم الاتفاق على التفاصيل من خلال القنوات الدبلوماسية ، نفقات الترحيل تتحملها الدولة الزائرة بينما تلك الخاصة بالضيافة تتحملها الدولة المضيفة .

مادة (٤)
التسليم

يجعل الطرفان المتعلقان على تسليم موافق البلدين على الصعيد الدولي خاصة على مستوى اجتماعات ومؤتمرات ومنظمات المنظمات الدولية المتخصصة في مجال السياحة.

مادة (٥)
تسوية النزاع

أي خلاف أو نزاع ينشأ بشأن تطبيق أحكام هذه المذكرة يتم تسويته بطريقة ودية عن طريق المشاورات والمفاوضات والحوارات المباشرة بين الطرفين المتعلقين ، فلذا نعر ذلك يتم تسويته بالوسائل الدبلوماسية.

مادة (٦)
تعديل المذكرة

يجوز تعديل هذه المذكرة أثناء فترة نفاذها بالتراضي المتبادل بين الطرفين المتعلقين ويدخل التعديل حيز النفاذ وفقاً لترتيب المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة (٧) من هذه المذكرة.

مادة (٧)
نفاذ المذكرة

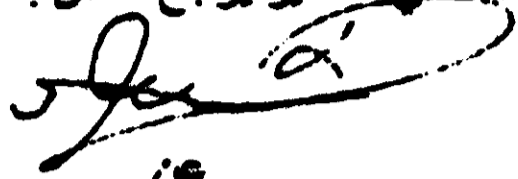
تصبح هذه المذكرة نافذة المفعول من تاريخ استلام آخر اخطار يدل على انتهاء الطرفين المتعلقين من اتخاذ الإجراءات القانونية الداخلية واللازمة لبدء سريان هذه المذكرة، من خلال القوات الدبلوماسية.

وتظل هذه المذكرة سارية لمدة خمس سنوات وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين المتعلقين الطرف المتعلق الآخر كتابة برغبته في إنهائها، وذلك قبل (سنة أشهر) من تاريخ انتهائها.

وفي حالة إنهائها تظل جميع الالتزامات التي تنشأ عنها ولم تنته خلال مدة نفاذها واجبة النفاذ حتى اكتمالها.

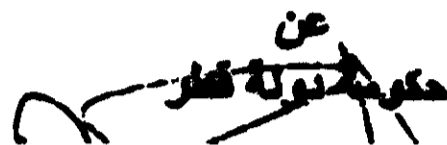
وإشهاداً لما تقدم ، قام الموقعان أدناه والمخولان من قبل حكومتهما بالتوقيع على هذه المذكرة.

حررت هذه المنكرة ووقعت في مدينة أيبيندا بتاريخ ٥/٥/١٤٣١ هجرية
الموافق ٥/٥/٢٠١٠ ميلادية، من ثلاث نسخ باللغات العربية والانجليزية
واليونانية، ولكل منهم ذات الحجية وفي حالة الاختلاف في التفسير يرجع النص باللغة
الانجليزية.



عن

حكومة جمهورية اليونان



عن

حكومة دولة قطر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



MEMORANDUM OF UNDERSTANDING
On Tourism Cooperation
Between
The Government of the State of Qatar
And
The Government of the Hellenic Republic

MEMORANDUM OF UNDERSTANDING
on Tourism Cooperation
Between
The Government of the State of Qatar
And
The Government of the Hellenic Republic

The Government of the State of Qatar and the Government of the Hellenic Republic (hereinafter referred to as "the Contracting Parties")
Desiring to strengthen the relations between the two countries and to support and develop the means of co-operation in the field of tourism based on the mutual interests of their respective countries,
Realizing that tourism is a mainstay of the economy and one of the means of strength and understanding between the states,
Have agreed as follows:

Article 1
Arrangement for Co-operative Atmosphere

The Contracting Parties shall endeavour to create favourable conditions for long-term co-operation in the field of tourism to the mutual benefit of the two countries.
In applying this MoU, the Hellenic Republic shall respect its obligations arising from its membership to the European Union.

Article 2
Fields of co-operation

The Contracting Parties shall cooperate, in accordance with their national legislation and without prejudice to their international obligations in the following fields:

A- Planning and development:

The Contracting Parties shall encourage the exchange of know-how and practical experience as well as of publications, studies, information, data and statistics between the two competent tourism authorities of the two countries.

B- Marketing and promotion:

The Contracting Parties shall co-operate in this field through the exchange of programs, promotional and advertising material, publications, films in accordance with their respective laws and regulations. For that purpose each Contracting Party shall also examine the possibilities of participating in tourism fairs, exhibitions and other tourism events organized in the territory of the other Contracting Party and of exchanging travel journalists and other mass media personnel.

C- Co-operation between tourism private sectors:

The Contracting Parties shall encourage close co-operation between the private tourism sectors of the two countries such as tour operators, travel agents and other tourism professionals with a view to increasing the tourist flow between the two countries.

D- Tourism investment:

The Contracting Parties shall encourage the public and the private sectors to invest in tourism.

Special importance shall be directed towards the development and implementation of the tourism projects that benefit the Contracting Parties.

E- Education and Training:

The Contracting Parties shall exchange information and documentation in the field of vocational training of personnel employed in the tourism sector.

Article 3
Joint Committee

The Contracting Parties shall set up a Joint Committee to implement the measures that will realize the objectives set out in this MoU. The said Committee shall hold its meetings whenever necessity so requires. Details shall be agreed upon through diplomatic channels.

Transport expenses will be borne by the sending country, while those of hospitality by the receiving country.

Article 4
Co-ordination

The Contracting Parties shall cooperate at the international level, particularly at the meetings, conferences and fora of the international specialized tourism organizations.

Article 5
Settlement of disputes

Any dispute or difference that may arise out of the implementation of this MoU shall be settled amicably through direct consultations and dialogue between the Contracting Parties. Should this not be possible, the settlement shall be made through diplomatic means.

Article 6
Amendment of the MoU

This MoU may be amended by the mutual written consent of the Contracting Parties. Any such amendment will enter into force in accordance with the procedure described in Article 7, par. 1 of this MoU.

Article 7
Entry into force, duration and termination

This MoU shall enter into force on the date of the last notification by which the Contracting Parties inform each other, through diplomatic channels, that their respective internal requirements for the entry into force of this MoU have been fulfilled.

This MoU shall remain in force for a period of five (5) years from the date of its entry into force and shall automatically be renewed for consecutive five-year period or periods unless either Contracting Party notifies in writing the other of its intention to terminate it at least six (6) months prior to the expiration of its initial or any subsequent period of duration.

In the event of termination, all obligations arising out of it and not completed during the validity period, shall remain in force till completion.

In witness whereof, the undersigned duly authorized thereto by their respective governments, have signed this MoU.

Done in duplicate in Athens on the day of 3rd of May 2010, each in the Arabic ,Greek and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence in the interpretation of this MoU, the English text shall prevail.

**For the Government of
the State of Qatar**

**For the Government of
the Hellenic Republic**

**ΜΝΗΜΟΝΙΟ ΚΑΤΑΝΟΗΣΗΣ
ΓΙΑ ΣΥΝΕΡΓΑΣΙΑ ΣΤΟΝ ΤΟΥΡΙΣΜΟ
ΜΕΤΑΞΥ
ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗΣ ΤΗΣ ΕΛΛΗΝΙΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ
ΚΑΙ ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗΣ ΤΟΥ ΚΡΑΤΟΥΣ ΤΟΥ ΚΑΤΑΡ**

Η Κυβέρνηση της Ελληνικής Δημοκρατίας και η Κυβέρνηση του Κράτους του Κατάρ (αποκαλούμενες εφεξής ως «τα Συμβαλλόμενα Μέρη»)

Επιθυμώντας να ενδυναμώσουν τις σχέσεις μεταξύ των δυο χωρών και να στηρίξουν και να αναπτύξουν τα μέσα συνεργασίας στον τομέα του τουρισμού βασίζόμενες στα αμοιβαία συμφέροντα των αντίστοιχων χωρών τους,

Αναγνωρίζοντας ότι ο τουρισμός αποτελεί πυλώνα της οικονομίας και ένα από τα μέσα ενδυνάμωσης και κατανόησης μεταξύ των κρατών,

Συμφώνησαν τα ακόλουθα:

Άρθρο 1

Δημιουργία ελαστίου συνεργασίας

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα προσπαθήσουν για τη δημιουργία ευνοϊκών συνθηκών για μακροπρόθεσμη συνεργασία στον τομέα του τουρισμού προς αμοιβαίο όφελος των δυο χωρών.

Σε εφαρμογή του παρόντος Μνημονίου, η Ελληνική Δημοκρατία θα σέβεται τις υποχρεώσεις της που απορρέουν από την ιδιότητά της ως μέλους της Ευρωπαϊκής Ένωσης.

Άρθρο 2

Πεδία συνεργασίας

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα συνεργάζονται σύμφωνα με την εθνική τους νομοθεσία και χωρίς να θίγονται οι διεθνείς τους υποχρεώσεις στα ακόλουθα πεδία:

Α-Σχεδιασμός και ανάπτυξη:

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα ενθαρρύνουν την ανταλλαγή τεχνογνωσίας και πρακτικής εμπειρίας καθώς επίσης και εκδόσεων, μελετών, πληροφοριών και στατιστικών στοιχείων μεταξύ των αρμοδίων τουριστικών αρχών των δυο χωρών.

Β- Εμπορία, διαφήμιση και προώθηση:

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα συνεργαστούν σε αυτόν τον τομέα μέσω της ανταλλαγής προγραμμάτων, προωθητικού και διαφημιστικού υλικού, εκδόσεων, ταινιών σύμφωνα με τους αντίστοιχους νόμους και κανονισμούς των χωρών τους. Προς τον σκοπό αυτό, κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα εξετάσει επίσης τις δυνατότητες συμμετοχής σε τουριστικές πανηγύρεις, εκθέσεις και άλλες τουριστικές εκδηλώσεις που διοργανώνονται στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους και της ανταλλαγής ταξιδιωτικών δημοσιογράφων και προσωπικού άλλων μέσων μαζικής ενημέρωσης.

Γ- Συνεργασία στον ιδιωτικό τουριστικό τομέα μεταξύ των δυο χωρών :

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα ενθαρρύνουν την στενή συνεργασία στον ιδιωτικό τουριστικό τομέα μεταξύ των δυο χωρών όπως των διοργανωτών ταξιδιών, των ταξιδιωτικών πρακτόρων και άλλων επαγγελματιών του τουρισμού προκειμένου να αυξηθεί η τουριστική κίνηση μεταξύ των δυο χωρών.

Δ- Τουριστικές επενδύσεις:

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα ενθαρρύνουν τον δημόσιο και τον ιδιωτικό τομέα να επενδύσουν στον τουρισμό. Ιδιαίτερη σημασία θα δοθεί προς την ανάπτυξη και την υλοποίηση τουριστικών προγραμμάτων εκωφελών για τα Συμβαλλόμενα Μέρη.

Ε- Εκπαίδευση και Κατάρτιση:

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα ανταλλάσσουν πληροφορίες και υποστηρικτικό υλικό στον τομέα της επαγγελματικής κατάρτισης του προσωπικού που απασχολείται στον τουριστικό τομέα.

Άρθρο 3
Μικτή Επιτροπή

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα συστήσουν μία Μικτή Επιτροπή για την εφαρμογή των μέτρων που θα υλοποιήσουν τους στόχους που τίθενται στο παρόν Μνημόνιο. Η εν λόγω Επιτροπή θα πραγματοποιεί τις συναντήσεις της όποτε απαιτείται. Οι λεπτομέρειες θα συμφωνούνται δια της διπλωματικής οδού.

Τα έξοδα μεταφοράς θα επιβαρύνουν τη χώρα αποστολής, ενώ εκείνα της φιλοξενίας τη χώρα υποδοχής.

Άρθρο 4
Συντονισμός

Τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα συνεργάζονται σε διεθνές επίπεδο, ιδιαίτερα, στις συναντήσεις, συνέδρια και φόρουμ των διεθνών εξειδικευμένων τουριστικών οργανισμών.

Άρθρο 5
Διευθέτηση Διαφορών

Οποιαδήποτε διαφωνία ή διαφορά που τυχόν προκύψει από την εφαρμογή του παρόντος Μνημονίου θα διευθετείται φιλικά μέσω άμεσων διαβουλεύσεων και διαλόγου μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών.

Εάν αυτό δεν καταστεί δυνατόν, η διευθέτηση θα γίνεται με διπλωματικά μέσα.

Άρθρο 6
Τροποποίηση του Μνημονίου Κατενίστας

Το παρόν Μνημόνιο μπορεί να τροποποιηθεί με την αμοιβαία γραπτή συναίνεση των Συμβαλλομένων Μερών. Οποιαδήποτε τέτοια τροποποίηση θα τίθεται σε ισχύ σύμφωνα με τη διαδικασία που περιγράφεται στο Άρθρο 7, παρ. 1 του παρόντος Μνημονίου.

Άρθρο 7
Θέση σε ισχύ, διάρκειες και λήξη

Το παρόν Μνημόνιο θα τεθεί σε ισχύ την ημερομηνία κατά την οποία και τα δυο Συμβαλλόμενα Μέρη θα έχουν γνωστοποιήσει το ένα στο άλλο, δια της διπλωματικής οδού, την ολοκλήρωση των νομικών διατυπώσεων που απαιτούνται σε κάθε χώρα για την θέση σε ισχύ του παρόντος Μνημονίου.

Το παρόν Μνημόνιο θα παραμείνει σε ισχύ για περίοδο πέντε (5) ετών από την ημερομηνία θέσης του σε ισχύ και θα ανανεώνεται αυτόματα για μεταγενέστερη πενταετή περίοδο ή περιόδους εκτός εάν το ένα Συμβαλλόμενο Μέρος γνωστοποιήσει στο άλλο γραπτώς την πρόθεσή του να το τερματίσει τουλάχιστον έξι (6) μήνες πριν από την ημερομηνία εκπνοής της αρχικής ή οποιασδήποτε μεταγενέστερης περιόδου διάρκειας.

Σε περίπτωση λήξης, όλες οι υποχρεώσεις που απορρέουν από αυτό και που δεν έχουν ολοκληρωθεί κατά την περίοδο ισχύος θα παραμείνουν σε ισχύ έως την ολοκλήρωσή τους.

Εις πίστωση των ανωτέρω, οι υπογράφοντες δεόντως εξουσιοδοτημένοι προς τούτο από τις αντίστοιχες κυβερνήσεις τους, υπέγραψαν το παρόν Μνημόνιο.

Έγινε σε δυο αντίτυπα στην Αθήνα την 2010, το κάθε ένα στην ελληνική, αραβική και αγγλική γλώσσα και όλα τα κείμενα είναι εξ' ίσου αυθεντικά. Σε περίπτωση απόκλισης ως προς την ερμηνεία του παρόντος Μνημονίου θα υπερισχύει το αγγλικό κείμενο.

Για την Κυβέρνηση της
Ελληνικής Δημοκρατίας

Για την Κυβέρνηση του
Κράτους του Κατάρ